دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية: مدخل نظري
المصدر:	مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية
الناشر:	المركز الجامعي سي الحواس بريكة
المؤلف الرئيسي:	رقولي، كريم
المجلد/العدد:	ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2018
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	297 - 315
رقم MD:	1067945
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EduSearch, HumanIndex
مواضيع:	أمريكا، الدبلوماسية الأمريكية، السياسة الخارجية الأمريكية، العلاقات الدولية الأمريكية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1067945

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية: مدخل نظري

الدكتور رقولي كريم، أستاذ محاضر.أ

جامعة سطيف 02– الجزائر

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال التركيز على ماهية السياسة الخارجية وعلاقاتها بمختلف المصطلحات المشابهة لها على غرار السياسة الداخلية، العلاقات الدولية، والدبلوماسية، وكذا مختلف المحددات الداخلية والخارجية التي تتحكم في عملية رسم وصنع السياسة الخارجية.

كما تم التطرق أيضا إلى السياسة الخارجية من الناحية النظرية والمعرفية وذلك من خلال التطرق إلى مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية، وكذا إلى الخلفية النظرية المفسرة لظاهرة السياسة الخارجية الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، السياسة الخارجية الأمريكية، مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

Le résumé:Cette étude a pour objectif de définir la politique étrangère des États-Unis d'Amérique en mettant l'accent sur :

1-la nature de la politique étrangère et ses relations avec divers termes similaires tels que: la politique intérieure, les relations internationales, la diplomatie, ainsi que divers déterminants internes et externes relative au processus de la prise de décision en matière de la politique étrangère.

2- le cadre théorique et cognitive de la politique étrangère des États-Unis d'Amérique a travers les institutions de prise de décision en

matière de politique étrangère, ainsi le cadre théorique expliquant le phénomène de la politique en question.

Mots-clés: politique étrangère, les déterminants de la politique étrangère, politique étrangère des États-Unis, institutions d élaboration des politiques étrangères des États-Unis.

مقدمة:

تعتبر عملية السياسة الخارجية إحدى أهم المرتكزات التي تعتمد عليها الدولة من أجل تحقيق أهدافها، عبر مختلف الأدوات والوسائل التي تستعملها، وذلك من خلال ما تمتلكه من إمكانيات وقدرات على التأثير الخارجي، فبعض الدول تلجأ إلى تحقيق أهدافها عبر الوسائل السلمية كالدبلوماسية، بينما تلجأ دولا أخرى إلى الوسائل العدوانية كالحرب، وهذا بدافع تحقيق غاياتها، ووفقا لما تتطلبه مصالحها.

ولعلّ تحديد مفهوم السياسة الخارجيّة لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أمرٌ في غاية الصعوبة، وذلك لما تتميز به من ناحية المساحة الجغرافية الكبيرة نسبياً وكذلك من حيث المتغيرات السياسية والاجتماعية التي رافقت نشوء الولايات المتحدة منذ استقلالها عن المملكة المتحدة في حتى يومنا هذا، وما يزيد في صعوبة تحديد الإطار العام للسياسة الخارجية الأمريكية؛ هو حجم تأثيرها وفاعليتها على الساحة الدولية وكذلك مكانتها في سلم القوى الدولية، و من ثم توجب على هذه الدراسة طرح الإشكالية التالية:

ما هي الأطر المحددة للسياسة الخارجية الأمريكية؟

و قد تمخضت عن هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية، و هي على النحو التالي:

- ماذا يقصد بالسياسة الخارجية؟
- ما هي المحددات و المؤسسات المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية؟
- ما هي الأطر النظرية المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية؟

و للإجابة عن ما سبق طرحه من أسئلة سيتم تناول الموضوع في الإطار الناضم التالي:

المحور الأول: تأصيل مفاهيمي معرفي حول السياسة الخارجية

أولا- التعريف بالسياسة الخارجية

ثانيا- علاقة السياسة الخارجية ببعض المفاهيم الأخرى.

ثالثا-محددات السياسة الخارجية.

المحور الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية

ثانيا- مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية.

ثالثا- الخلفية النظرية المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية.

المحور الأول: تأصيل مفاهيمي معرفي حول السياسة الخارجية

أولا: التعريف بالسياسة الخارجية

على الرغم من المحاولات العديدة المبذولة من طرف العديد من المهتمين بموضوع السياسة الخارجية، ومحاولة التعريف بها تعريفا أكثر موضوعية وأقرب إلى الدقة، ويتسم

بالتوافق، إلا أن الأمر مازال يتعذر تحقيقه على أرض الواقع، و لعلّ السبب في هذا يرجع إلتعدد الزوايا والرؤى المختلفة، التي ينطلق منها المفكرون في النظر إلى موضوع السياسة الخارجية.

و الواقع، أن تنوع التعريفات وتفاوت نواحي التركيز فيها، إنما يعكس ظاهرة السياسة الخارجية، وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينها[1].

ولقد أُعطيتْ تعريفات عدّة لظاهرة السياسة الخارجية، و لكن سيتم التطرق إلى تعريفات بعض علماء السياسة، منهم:

- يعرف " **هارتمن** " HARTMAN السياسة الخارجية بأنها: " تقرير منتظم بالمصالح الوطنية المنتقاة بشكل مقصود "[2]، وما يلاحظ على هذا التعريف أن الغموض يكتنفه، من جانب أنه يقصر مفهوم السياسة الخارجية على متغير واحد ووحيد، ألا وهو المصلحة الوطنية. والحال أن السياسة الخارجية لا يمكن أن يستقيم مدلولها على متغير واحد فحسب.
- وهناك من يعرفها على أساس أنها: " سياسة الدولة تجاه بيئتها الدولية"[3].

الملاحظ على هذا التعريف، أنه يركز على الدولة، باعتبارها فاعلا رئيسا في العلاقات الدولية، بينما يقوم بتهميش بقية الفواعل الأخرى، أو على أقل تقدير يقلل من دورها.

- في حين يعرّف " **باتريك مورغان** " السياسة الخارجية بأنها " التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعوا القرار السلطويون في الحكومة الوطنية، أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين"[4].

و بموجب هذا التعريف يمكن القول: إن السياسة الخارجية تعدُّ بمثابة تصرفات و سلوكيات تمثل صانعي القرار في المحيط الخارجي.

إذن ومن خلال ما سبق ذكره في التعاريف يتبين أن الباحثين لم يحددوا كل الأبعاد التي تحتويها السياسة الخارجية، وإنما اقتصروا على جزء واحد فقط من أجزائها، سواء على مستوى السلوك، أو الأهداف، والواقع أن تعدد التعاريف إنما يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها، والعلاقة فيما بينها.

ثانيا: علاقة السياسة الخارجية ببعض المفاهيم الأخرى.

1/ علاقة السياسة الخارجية بالعلاقات الدولية .

يمكن القول: إنه على الرغم من الاعتقادات التي تدعو إلى ضرورة التوحيد بين السياسة الخارجية وعلم العلاقات الدولية، لاسيما منها في الفترة الممتدة بين 1648 إلى غاية الحرب العالمية الثانية، إلا أن الفترة التي تلت هذه الحرب قد خضعتْ لتطور نظري هائل في ميدان العلاقات الدولية، وهو الأمر الذي دفع باتجاه اعتماد مبدأ التخصص في دراسة ظواهر هذا الحقل[5].

و يمكن التمييز بينهما في كون أن، العلاقات الدولية تهتم بدراسة الظاهرة السياسية الدولية، التي تنشأ نتيجة التفاعلات بين الوحدات السياسية المختلفة في إطار النسق الدولي، بينما ينحصر اهتمام السياسة الخارجية على السلوك الخارجي لهذه الدول أو المواقف التي تواجهها في البيئة الدولية[6].

وما يمكن قوله بخصوص العلاقة الموجودة بين ظاهرة السياسة الخارجية وظاهرة العلاقات الدولية، أن هذه الأخيرة أعم وأشمل من السياسة الخارجية، ومعنى ذلك أن السياسة الخارجية هي أداة ووسيلة لإدارة العلاقات الدولية، فإذا كانت السياسة الخارجية تقع داخل إقليم الدولة، فإن العلاقات الدولية تقع خارج الإقليم لتحقيق أهداف عامة أي أن العلاقات الدولية تعني بما هو كائن،في حين أن السياسة الخارجية تعنى بما يجب أن يكون.

3/ علاقة السياسة الخارجية بالدبلوماسية :

تعتبر الدبلوماسية إحدى الأدوات الرئيسية لتنفيذ السياسة الخارجية للدول، ولاسيما في أوقات السلم[7]، وفي هذا الصدد يعرفها " روبرت كانتر " بأنها: " فن وممارسة إدارة المفاوضات مع الدول الأخرى في عملية تنفيذ السياسة الخارجية" وهو ما يوضح جليا أن الدبلوماسية تخضع كلية للسياسة الخارجية.

و بذلك يمكن القول، بأنه هناك علاقة تكاملية بينهما ؛ فإذا نجحت الدبلوماسية انعكس ذلك بالإيجاب على السياسة الخارجية، وعلى العكس من ذلك في حالة إذا ما فشلت فإنها تؤدي إلى قصور السياسة الخارجية وتبعيتها[8].

4/ علاقة السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية.

إن صنع السياسة الخارجية يتقيد كثيرا بالسياسة الداخلية، إلى حد اعتبار أن السياسة الخارجية هي استمرارية للسياسة الداخلية، وبالتالي فهي تتأثر بالمحيط الداخلي، حيث يرى " **كارل فريدريك** " : إن السياسة الخارجية تتأثر بالسياسة الداخلية ولاسيما في النظم الديمقراطية، وإلى أن كل مشكلة داخلية تتضمن بالضرورة

أبعادا خارجية " وأكثر من هذا يشير " هانريدر " إلى :" أنهما أصبحتا متشابهتين إلى حد بعيد، وهو ما يطلق عليه تعبير مدخلات السياسة الخارجية "[9].

كما كتب "**غريغوري فلاين**" عن العلاقة المتكاملة بينهما قائلا :" لا يمكن فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية في عالم اليوم "

وحسب التعريفات السابقة فإن السياسة الخارجية، هي انعكاس للسياسة الداخلية، فكلما كان هناك استقرارا داخل الدولة، كلما كان هناك انسجاما واستقرارا في السياسة الخارجية.

وعليه فإن مثل العلاقة الموجودة بينهما، هي مثل العلاقة بين وجهي العملة الواحدة، حيث يقول "جلادستون": " إن السياسة الداخلية الصالحة هي أول شرط من شروط السياسة الخارجية الرشيدة"[10].

ثالثا: محددات السياسة الخارجية.

و يقصد بمحددات السياسة الخارجية مجموعة من العوامل المؤثرة في توجيه السلوك الخارجي للوحدة الدولية، وهناك من يسمي هذه المحددات بالعناصر المفسرة للسياسة الخارجية، ويطلقون عليها المتغيرات التفسيرية للسياسة الخارجية[11].فالسياسة الخارجية تتأثر بمجموعة من العوامل التي " تساهم في تشكيل وتوجيه تلك السياسة سواء كانت داخلية أم خارجية.وعليه يمكن التطرق إليها بوضوح في ما يلي :

أولا– المحددات الداخلية .

ونظرا لأهمية المحددات الداخلية لدولة ما و ذلك لتأثيرها المباشر في عملية السياسة الخارجية، فإنه سيتم التطرق إليها فيما يلي:

1/ العوامل الجغرافية :

تعد العوامل الجغرافية من أهم العوامل المؤثرة في توجيه السلوك السياسي الخارجي، وتعرف هذه العوامل وما تفرزه من انعكاسات ونتائج في أدبيات العلاقات الدولية بالجغرافيا السياسية.

وتنحصر العوامل الجغرافية في ثلاثة عناصر أساسية هي[12]:"

–**التضاريس أو الطبيعة الطبوغرافية للأرض**: يلعب هذا العامل أيضا دورا مهما والممثل في تحديد طبيعة الاتصال والنقل داخل الدولة ، فكلما كان هذا الاتصال سهلا زادت درجة التجانس والارتباط الثقافي بين المواطنين في مختلف أجزاء مناطقها.

– **الموقع الجغرافي للدولة**: ويعد هذا العنصر من بين أهم العوامل التي تمارس تأثيرا كبيرا على مدى مشاركتها في المجتمع الدولي وعلى قوتها القومية.

– **الحدود**:كما حظيت مسألة الحدود بأهمية بالغة لدى دراسي العلوم السياسية، لذلك فهم يرون أن الحدود الدولية هي أحد العوامل المؤثرة في الصراعات الدولية، حيث أنه كلما كانت هناك حدودا طويلة لدولة ما تكون أكثر عرضة للدخول في الصراعات، مقارنة مع تلك الدول ذات الحدود القصيرة[13].

وفي مقابل ذلك يرى البعض الآخر أنه على الرغم من الصراعات التي تطرأ بين مختلف الوحدات نتيجة الجوار الجغرافي، فإن الدولة التي تجاور دولة أكبر منها قد تجني القوة والأمن نتيجة هذا التجاور

وتكمن أهمية هذه العوامل وما تزخر به من مزايا مما يجعل الدولة في موقع أفضل، فيتوجه سياستها الخارجية إلى الوحدات الدولية الأخرى ،وذلك من منطلق " إن الزعيم لا يستطيع ان يسلك سياسة خارجية غير التي تمليها عليه جغرافية بلاده"[14].

2/ المحددات الاقتصادية:

تلعب المحددات الاقتصادية دورا مركزيا في التأثير على النظام السياسي لدولة معينة ، في إطار سلوكياتها تجاه محيطها الخارجي، إذ تأتي قوة الدولة من خلال ما تزخر به من مختلف الموارد الاقتصادية و التي تمثل قوة نفوذها في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية خارج حدودها الإقليمية[15]، لأن الدول التي تعاني من نقص الموارد لا يمكن لها أن تلعب دور الدولة الكبرى، حتى إذا أرادت أن تلعب هذا الدور[16].

3- المحددات العسكرية

تعد العوامل العسكرية من أهم العوامل التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية، وذلك من منطلق أن القوة العسكرية ما تزال تمثل المظهر الرئيسي لقوة الدولة[17]، لاسيما تلك التي تمتلك ترسانات عسكرية ضخمة ومتطورة ومختلف القواعد العسكرية تجعلها تتبنى سياسات مخالفة عن تلك التي تتبناها دول أخرى، تفتقر

إلى تلك الميزات المذكورة آنفا[18] وهذا ما يدفع الدول المتقدمة إلى إتباع سياسات التدخل والهيمنة، مما يجعلها تفرض إرادتها في مختلف المحافل الدولية .

6/ المحددات السياسية

من بين المحددات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار النظام السياسي للدول وكيفية تأثيره على عملية صناعة السياسية الخارجية، بحيث يشير البناء السياسي إلى المؤسسات السياسية والمنظومة الدستورية، حيث تتخذ القرارات السلطوية[19].فالنظم التي تتسم بالتعددية السياسية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية، عكس الأنظمة الشمولية والتي تفتقر إلى التعددية التي تعكس سياسات توسعية، وتكون مرتبطة بشخصية القائد السياسي ولهذا فإن شكل النظام السياسي، هو الذي يحدد به متغير من المتغيرات السابقة الذكر التي ستؤثر على صانع قرار السياسة الخارجية.

إلا أنه هناك من يرى أن الأنظمة السياسية التي تتميز بالشمولية أو هي أكثر نجاحا في مجال السياسة الخارجية من النظم الديمقراطية، لأن النظم الشمولية هي أكثر ديناميكية في عملية صنع القرار، إضافة إلى أنها أكثر دقة في أدوات الاتصال واتسامها بطابع السرية[20].

7/المحددات الشخصية (العوامل الذاتية)

تلعب المحددات الشخصية دورا مركزيا في توجيه السياسة الخارجية للدولة، و في التأثير عليها فيما يتصل بتحديد الأهداف واختيار أساليب تنفيذها[21].

ويبرز دور القادة السياسيين في التأثير على السلوك الخارجي وبالخصوص في دول عالم الجنوب حيث تتميز أنظمتها بالشمولية، وينعدم فيها دور المؤسسات السياسية

الرسمية في رسم السياسة الخارجية للدولة، وهو ما يؤدي إلى تغير توجهات في هذه السياسة مع تغير القادة، عكس النظم الديمقراطية التي تتسم سياستها بالثبات النسبي[22]. كما يظهر العامل الشخصي أيضا في السياسة الخارجية للدول في القيادات الكاريزمية، فالقائد الذي يتمتع بشخصية ملهمة (قوية) يستطيع أن يحصل على تأييد شعبي كبير لسياسته عموما، وبالتالي يكون تأثيره مطلقا، فخبرة القائد السياسي بالشؤون الخارجية تلعب دورا مهما في السياسة الخارجية.

ب- المحددات الخارجية :

تتمثل المحددات الخارجية في هيكل النظام الدولي والإقليمي الذي تنتمي إليه الدولة، سواء أكانوا فرادى أم جماعات، وذلك من حيث توزيع القوة في النظام، وعليه، لا يمكن لأي دولة -مهما بلغت من قوة- إتباع سياسة العزلة في النظام الدولي الذي يتميز باستقطاب حاد[23].

ولذلك، فالسلوك الخارجي للدولة يتأثر بسلوك الوحدات الأخرى، وهذا ما عبر عنه أنصار المدرسة الواقعية عندما تطرقوا في تفسيرهم لظاهرة السياسة الخارجية إلى الاعتماد على مختلف المحددات الشخصية، وطبيعة النظام السياسي، وحسب رأيهم أنهم جد مقصرين في مجال البحث لأنهم يفسرون ما يحدث في النظام الدولي، ومن أجل فهم موضوعي السياسة الخارجية، يجب وصف وتحديد بنية النظام الدولي التي تتصرف الدول في إطاره[24].

المحور الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية

بعد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية واعتراف القوى الكبرى بها, كان لابدّ لهذه الدولة أن تتبنى سياسات خارجية محددة وخصوصاً تجاه القضايا والملفات المثارة في بيئتها المحيطة، فتبنت الولايات المتحدة منذ ذلك الحين مجموعة من التوجهات العامة عبر عدّة مراحل واكبت تطورها، و كانت لكل مرحلة من هذه المراحل ميزتها وأثرها في بناء السياسة الخارجيّة الأمريكية، و تتمثل هذه المراحل في ما يلي:

أولا– التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية

1/مرحلة العزلة 1776 – 1914 :

تفطن القادة الأمريكيون بعد الاستقلال إلى ضرورة مفادها وجوب بناء دولة قوية قادرة على حماية استقلالها ودرء الأخطار الخارجية عنها، واعتقد الساسة الأمريكيون أنّ هذا لا يتمّ إلا عبر البناء الاجتماعي، والثقافي، والاقتصادي الموجّه نحو الداخل، والابتعاد عن كل الملفات والمشاكل الخارجية، وهذا ما يفسر عزوف الولايات المتحدة عن الارتباط السياسي بالدول الأوربية، التي تشهد نزاعات ومشكلات فيما بينها في تلك الحقبة خوفاً من انتقال آثارها إلى الداخل الأمريكي[25].

و قد تمكنت الولايات المتحدة في هذه الفترة بناء استقرار داخلي وقاعدة اقتصادية لا بأس بها، والتي ستشكل أحد المرتكزات الأساسية للتوجّه نحو الانفتاح على العالم الخارجي.

2/ مرحلة الانخراط المحتشم 1914 – 1947:

و هي مرحلة الحربين الأولى و الثانية و بداية الانخراط المتحفظ لأمريكا في الشؤون الدولية لكن بتحفظ القانون والشرعية الدولية وتحقيق السلم والأمن الدوليين[26].

3/ مرحلةالقوة العظمى أثناء الحرب الباردة1947–1990:

وهي مرحلة خروج أمريكا كقائد للنظام الدولي لزعامة المعسكر الغربي، مع الاتحاد السوفياتي سابقا، تحت إطار القطبية الثنائية[27].

4/ مرحلة القوة المهيمنة منذ 1990:

وهي مرحلة زيادة استعمال القوة العسكرية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و خوض عدة حروب خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي ومعه المعسكر الشرقي ،و انتصار الثقافة الأمريكية والأسلوب الاقتصادي الليبرالي الأمريكي، و طغيان النموذج الليبرالي الأمريكي[28].

و هكذا مرت السياسة الخارجية الأمريكية بأربع مراحل بداية ب مرحلة العزلة و الابتعاد عن العالم الخارجي في محاولة البناء الداخلي لها، مرورا بمرحلة الانفتاح التدريجي نحو العالم و صولا إلى آخر مرحلة تميزت بكثرة التدخلات الأمريكية بالشؤون الداخلية للدول و استعمال القوة العسكرية و شن الحرب ...

ثانيا– مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية:

– المؤسسات الرسمية[29]:

1/ الكونجرس: بدأ دور الكونجرس يأخذ مكانة هامة في صنع السياسة الخارجية بعد حرب الفيتنام، منذ ذلك الوقت بدأ الكونجرس في مواجهة المؤسسة الرئاسية خاصة بعد إصداره لقانون سلطات الحرب عام 1973 كخطوة لتحديد صلاحيات الرئيس وأهمية رجوعه إلى الكونجرس في القرارات الإستراتيجية.

2/الرئيس: سمح الكونجرس للرئيس بإدارة السياسة الخارجية على اعتبار أن الرئيس يعمل بالمشاركة مع الأجهزة والوكالات التي تقاسمه أراء العديد من المهام بشكل صحيح

3/ الحزب المسيطر في الكونجرس: يلعب هذا الأخير دور هام في تأثيره على الكونجرس وبالتالي تأثيره على اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية.

4- مجلس الأمن القومي: ويتولى وضع الخطط والأطر العامة للسياسة الخارجية إلى جانب تقديم المشورات للرئيس في مجال السياسة الخارجية.

5/ وكالة المخابرات المركزية: تتميز الاستخبارات المركزية بالسرية والدقة وقوة الحصول على المعلومات، فهي تقوم بدور فعال في تنفيذ السياسة الخارجية من حيث جمع المعلومات النادرة ثم تحليلها و تقديمها غالبا لرئيس الجمهورية.

6- وزارة الدفاع: و التي تعمل على إعطاء النصح و توفير المعلومات العسكرية و قدراتها الجوية لرئيس الدولة، تلعب دورا مهما جدا خاصة أثناء الحروب، كما أنها تلعب دورا استشاريا للرئيس

المؤسسات غير الرسمية:

1/ الأحزاب السياسية: تعتبر الأحزاب السياسية من أبرز المؤسسات التي تساهم في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، و يتوقف دور الحزب في صنع السياسة الخارجية على مدى قدرته في المشاركة والتأثير بالموافقة في الأجهزة الحكومية سواء كان في السلطة أو في المعارضة، حيث يعتبر الحزب الجمهوري والديمقراطي أكبر حزبين في الولايات المتحدة الأمريكية ، و عادة ما تكون مواقفها اتجاه القضايا الدولية غامضة وعامة تتسم بالتردد والحذر(30).

2/ جماعات المصالح: من السمات المميزة للنظام الأمريكي الدور الواضح لما يعرف بجماعات المصالح في التأثير في السياسة الداخلية والخارجية للدولة؛ وهو دور كفله لها الدستور الأمريكي، فقد عني الدستور بأن تكون للمؤسسات الجماهيرية قوة ذات أثر واضح في صنع القرار ورسم السياسات، حيث تقوم هذه الجماعات بالضغط على النواب والرئيس لحماية مصالحها المختلفة؛ كما أن لبعض هذه الجماعات قوة جماهيرية واقتصادية كبيرة تؤثر بواسطتها في من يصنع القرار(31).

3/ وسال الإعلام:تؤدي وسائل الإعلام الأمريكية وظائف متعددة في عملية تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية عبر وسائل مختلفة، وتأتي في مقدمة هذه الوسائل الصحافة، فمن ناحية يستخدمها صانعوا القرار السياسيين لتفسير مواقفهم وسياساتهم وجمع التأييد لمواقفهم الحكومية، وفي إيصال آراء قادة الرأي وجماعات المصالح والجمهور بصفة عامة إلى القادة الحكوميين وصانعي السياسة، ومن ناحية أخرى يمكن من خلالها ممارسة الضغط على صانعي السياسة عبر جماعات الضغط والمصالح المؤثرة فيها،

كما أن وسائل الإعلام الأمريكية تتدخل في عملية صياغة السياسة الخارجية، ولكنها تبقى مجرد جزء في آلة صنع القرار وليست المصدر الذي تُشتق منه السياسات[32].

و من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن هناك مجموعة من المؤسسات تؤثر في رسم السياسة الخارجية الأمريكية من بينها المؤسسات الرسمية و غير الرسمية و بذلك فالسلطات و اتخاذ القرارات ليست بيد الرئيس وحده.

ثالثا– الخلفية النظرية المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية[33]:

1/ تفسير النظرية الواقعية للسياسة الخارجية الأمريكية:

إن المصلحة هي الهدف الأول في السياسة الخارجية الأمريكية، و تعتبر مبدأ هام في هذه الأخيرة، فأساس الإدارة الأمريكية على المستوى الخارجي هو تحقيق المنفعة المادية، كما تستخدم السياسة الخارجية الأمريكية القوة الصلبة و الناعمة في سبيل تحقيق أهدافها بأحسن الطرق و أقل التكاليف.

2/ تفسير النظرية الليبرالية للسياسة الخارجية الأمريكية:

حيث تتجلى مضامين الفكر الليبرالي في العديد من توجهات السياسة الخارجية الأمريكية و برز ذلك في:

– اعتماد مبدأ السلام الديمقراطي و ذلك بنشر الديمقراطية و اعتماد حجة حماية حقوق الإنسان كذريعة للتدخل العسكري.

– اعتماد الدبلوماسية الاقتصادية على صيغة المساعدات المالية المشروطة للدول غير الديمقراطية، حيث ربطت المساعدات بمشروطية سياسية تساهم غي صياغة نظام دولي جديد يحقق مصالحها بالدرجة الأولى

3/ تفسير النظرية البنائية للسياسة الخارجية الأمريكية:

تطبق الأفكار البنائية في السياسة الخارجية الأمريكية يجد تفسيرا له منذ الحرب الباردة، حيث كانت الصراعات أساسها ثقافي قيمي، مبررة ذلك بحماية قيمها و هويتها الوطنية.

الخاتمة: عند دراسة السياسة الخارجية الأمريكية يتضح للباحث مجموعة من المبادئ الأساسية التي لازمتها منذ الاستقلال ووجهت سلوكها الخارجي إلى يومنا هذا، إلا أنّ دراسة تطور السياسة الخارجية الأمريكية ما بين الفترات السابقة تكشف بوجود محددات و أطر تساهم في رسم السياسة الخارجية الأمريكية، لتحقيق المصلحة القومية بالدرجة الأولى، وفقا لمحددات مختلفة تمثلت في تأثير المؤسسات الرسمية و غير الرسمية، بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى كالموقع الجغرافي، و العامل الديني و غيرها... فمعظم اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية وجهت حول قضايا الاقتصاد والأمن الداخليَين، و تعظيم القوة.

التهميش :

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية،(القاهرة :مكتبة النهضة المصرية ، 1989)، ص.11.

[2] أحمد شلبي، السياسة الخارجية الأردنية تجاه عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي (1979-1994)، (مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه دولةفي العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010)، ص.18.

[3] WiliamWallace :foreigenpolicy and the political process, (Londan : the macmillanited , 1971, p 17.

[4] احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، (عمان : دار وهران للنشر والتوزيع ، 2009)، ص.20.

[5]حسين بوقارة، السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات لنظرية التحليل، (الجزائر: بوزريعة، دار هومة، 2012)، ص ص25-26.

[6]هشام محمود الأقداحي، السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية، (مصر : الإسكندرية ، 2012)، ص.14.

[7]إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية ،دراسة في الأصول والنظريات ، ط4 الكويت: منشورات دارا لسلاسل ، 1985)، ص.130.

[8]زايد عبد الله مصباح، الدبلوماسية، (بيروت: دار الجبل ، 1999)، ص.11.

[9]احمد نوري النعيمي، مرجع سبق ذكره ، ص.47.

[10]مرجع سابق ذكره،ص.50.

[11]محمد شلبي،السياسة الخارجية الأردنية تجاه عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي (1979-1994)،(:رسالة دكتوراه دولة في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة (الجزائر،2006)،ص.28.

[12]إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره ، ص ص175-178.

[13]محمد السيد سليم،مرجع سبق ذكره، ص.247.

[14]مقولة لـ : نابوليون بونابرت: احمد شلبي، مرجع سبق ذكره ـ ص.35.

[15]احمد نوري النعيمي، مرجع سبق ذكره،ص.209.

[16]محمد السيد سليم، و محمد بن أحمد مفتي، مترجما،تفسير السياسة الخارجية، (المملكة العربية السعودية: عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود، 1989)، ص.246.

[17]صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص.185.

[18]احمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص.94

[19]المرجع نفسه، ص.36.

[20]إبراهيم بولكاحل، " تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الإتحاد الأوروبي لفترة ما بعد الحرب الباردة "، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2008 ،2009)، ص.22.

[21]هشام الأقداحي، مرجع سبق ذكره، ص41

[22]المرجع نفسه، المكان نفسه.

[23]ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي ، 1985)، ص.34-35.

[24]بدر عبد العاطي، أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول : دراسة حالة اليابان، إسرائيل"، مجلة السياسة الدولية، 153، (جويلية 2003، ص ص 8 – 9).

[25]محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[26] رياض حمدوش،"تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012)، ص.85.

[27] المرجع السابق، ص 86.

[28] المرجع نفسه، المكان نفسه.

[29] أبو بكر المبروك بشير أبو عليجة، "أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط 2001-2008"،(مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة نيوكاسيل بريطانيا، كلية الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية، فسم العلوم السياسية، 2010)، ص ص 70-71.

[30] ماجد عرسان الكلاني، صناعة القرار الأمريكي ، (عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع، 2005)، ص.55.

[31] محمد شعيب: السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي و العشرين، الموقع الإلكتروني: http://www.masralarabia.com، تم التصفح يوم: 2018/02/19 – 16:46.

[32] سليم كاطع علي، وسائل الإعلام و السياسة الخارجية الأمريكية، الموقع الإلكتروني: http://mcsr.net/news229، تم التصفح يوم: 2018/02/19 – 16:57.

[33] شاهر إسماعيل الشاهر، الشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما و ترامب، ط1، (ألمانيا: :المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017)، ص ص 24-25.